جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد الثامن

لسنة 2020

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

إشارات عثمانية للرد على التدخلات الفرنسية جنوب ولاية طرابلس الغرب 1856–1910م

د جمعة محمد سالم بوعائشة

(محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)

الملخص:

موضوع البحث يتناول: "إشارات عثمانية للرد على التدخلات الفرنسية في جنوب ولاية طرابلس الغرب 1856-1910م"، وجاء لإعطاء صورة من صور التغلغل الفرنسي بجنوب ولاية طرابلس الغرب، والآلية التي اتخذتها السلطات العثمانية حيال هذا التغلغل، وهل حققت تلك الإجراءات المتبعة من قبل الدولة الشيء الإيجابي للمنطقة وسكانها أم أن سلبيتها سببت تداعيات كبيرة على مجمل الأوضاع العامة بالمنطقة. وفي إطار التنافس الأوروبي والتمسك العثماني بالشرعية في حكم جنوب ولاية طرابلس الغرب جاءت عناصر البحث معتمدة على بعض الوثائقية من الأرشيف العثماني، وبعض الوثائق من مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، لتوضيح السياسة الفرنسية للتوغل داخل حدود ولاية طرابلس وما صحبة من رد فعل عثماني اتجاهه.

الكلمات الرئيسية: الدولة العثمانية، ولاية طرابلس الغرب، التغلغل الفرنسي، الوثائق.

Abstract.

The topic of the research deals with: “Ottoman signals to respond to the French interventions in the south of the western state of Tripoli 1856-1910 AD.” It came to give a picture of the French penetration in the south of the western state of Tripoli, and the mechanism taken by the Ottoman authorities regarding this penetration, and whether these measures taken by the state were achieved What is positive for the region and its residents, or is its negativity caused major repercussions on the overall general conditions in the region? In the context of European competition and the Ottoman adherence to legitimacy in governing the south of the western state of Tripoli, the research elements came based on some documentaries from the Ottoman archives, and some documents from the Libyan Jihad Center for Historical Studies, to clarify the French policy of incursion within the borders of the state of Tripoli and the accompanying Ottoman reaction towards it.

ـ المقدمة:

مما لاشك فيه أن الحركة الاستعمارية في العصر الحديث أحدثت ارتباكاً وسوءًا في التصور إلى جانب الضعف السياسي لدى ساسة الدولة العثمانية وتقاعسهم في الحفاظ على الولايات العربية أمام الهجمات الاستعمارية.

وفي إطار التنافس الأوروبي والتمسك العثماني بالشرعية في حكم جنوب ولاية طرابلس الغرب جاء موضوع بحثنا: "إشارات عثمانية للرد على التدخلات الفرنسية في جنوب ولاية طرابلس الغرب 1856- 1910م"، لإعطاء صورة من صور التغلغل الفرنسي بجنوب الولاية ، والآلية التي اتخذتها السلطات العثمانية حيال هذا التغلغل، وهل حققت تلك الإجراءات المتبعة الشيء الإيجابي للمنطقة وسكانها أم أن سلبيتها سبب تداعيات كبيرة على مجمل الأوضاع العامة بالمنطقة.

وتأتي أسباب وأهمية اختيار الموضوع، لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التي أوجزت أن الدولة العثمانية وقفت ودافعت على ممتلكاتها العربية بكل حزم أمام المد الاستعماري في الشمال الإفريقي، وهل كانت خطواتها تتسم بالقوة والحزم حيال ذلك؟ أم أنها إجراءات أرادات منها إضفاء الشرعية على وجودها القديم بالمنطقة.

وتوزعت عناصر بحثنا هذا الذي اعتمدنا فيه على بعض المادة الوثائقية من الأرشيف العثماني وبعض وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية لتوضيح السياسة الفرنسية للتوغل داخل حدود الولاية وما صحبة من رد فعل عثماني اتجاهه فجاءت عناصر البحث كالتالي:

1- التغلغل الفرنسي من الصحراء الجزائرية إلى جنوب ولاية طرابلس الغرب.
2- معاهدة غدامس 1862م.
3- المحاولات الفرنسية لاستمالة قبائل الطوارق جنوب ولاية طرابلس الغرب.
4- ردود الفعل العثمانية على التدخل الفرنسي في جنوب ولاية طرابلس.

ومما تقدم آثرنا تتبع المنهج السردي التحليلي لبعض الوقائع الواردة في وثائق البحث، للتعريف بأن التنافس الدولي وصل مرحلة من القوة وإن اختلفت أنواعها وأشكالها فأن تلك القوة أوضحت مدى ضعف أصحاب القرار بالباب العالي والحكومات المتعاقبة على الولاية.

التغلغل الفرنسي من الصحراء الجزائرية إلى جنوب ولاية طرابلس الغرب:

أسهم التنافس الاستعماري خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، إلى تقديم كل دولة مصلحتها القومية، وجعلت فوق كل اعتبار، وهذه المصلحة أصبحت لا تقف عند حدودها الإقليمية فقط بل تتعداها إلى تحقيق مصالحها الحيوية والغطاء علي سياستها التوسعية في الدول الأخرى وراء مفاهيم مثاليه منها الأخلاقية كالصداقة، والتعاون أو وراء ستار سياسي أو ديني.
واتسعت العلاقات الدولية بين الدول الغربية في هذه المرحلة بعامل القوة، الذي أصبح ركيزة لها للوصول إلى الأهداف المنشودة، وإن تطلب ذلك استخدام القوة المفرطة في تحقيق المصلحة، الأمر الذي أدى إلى دخول العالم فيما بعد في أحلاف سياسية سببت توترات دولية، أدت في النهاية إلى حروب عالمية، وشعوب مستعمرة من قبل قوى استعمارية ألحقت بها خسائر بشرية وأخرت تطورها ونموها وأمعنت في إذلالها إلى يومنا هذا.

ولتحقيق المصلحة والأهداف الحيوية فإن التنافس الاستعماري وصل حدود ولاية طرابلس الغرب، وجعل من فرنسا وبريطانيا تتنافسا من أجل إثبات قوة كل دولة على الأخرى، وتبين ذلك من خلال إرضاخ السلطات العثمانية الحاكمة للولاية، والضغط عليها لتحقيق مصالحها الاستعمارية أمام ضعف حكامها وبابها العالي.

ولعبت كل الدول دورها بمهارة، في استعراض قوتها على مركز الولاية، وتنفيذ رغبات هذه الدول من قبل الباب العالي في الولايات العربية الضعيفة الهيبة سياسيا وعسكريا مقارنة بالقوة التي تمتلكها هذه الدول.

ففرنسا وسياستها التوسعية في شمال إفريقيا واحتلالها الجزائر عام 1830م، سببت قلقاً للسلطات البريطانية التي عملت على مضايقة فرنسا في ولاية طرابلس الغرب عن طريق قنصلها جورج وارنجتون، رغبه منها في إبعاد فرنسا عن التوغل من الدواخل الجزائرية إلى أرض جنوب الولاية حتى لا تتضارب مع مصالحهم التي تهدف إلى الوصول لدواخل القارة الإفريقية، وفي محاولة منها لا بعاد فرنسا نهائياً عن المنطقة، وحتى لا تتم منافستها في التجارة القادمة عبر الصحراء الإفريقية، إلا أن فرنسا وبمجرد استقرارها سارعت في تشكيل لجنة للاستكشاف العلمي بالجزائر، للقيام بدراسات واستكشاف للدواخل الجزائرية، ومعرفة أنواع التبادلات التجارية بين الدواخل الجزائرية والمناطق المجاورة كمناطق جنوب ولاية طرابلس الغرب، والمشاكل التي تواجه الطرق الصحراوية بين الطرفين.[1]

سخرت فرنسا لهذا العمل كل الإمكانات لإنجاحه في محاولة منها هي الأخرى لإبعاد التواجد الإنجليزي على الحدود الجزائرية، الذي أتضح لها جلياً من خلال الحضور الإنجليزي الكبير بمدينة غدامس بجنوب ولاية طرابلس الغرب، ولتحقيق الغاية قامت القوات الفرنسية باحتلال منطقة الأغواط لتكون ركيزة للوصول إلى جنوب ولاية طرابلس الغرب، ودخلوا في اتفاقيات مع سكان الصحراء الجزائرية كاتفاقية الحماية وتبادل المصالح التجارية مع بني ميزاب عام 1853م، والهدف من هذه الأعمال هو الوصول إلى أقرب نقطة للتواصل مباشراً مع الزعامات وشيوخ القبائل وسكان جنوب ولاية طرابلس الغرب.[2]

ونتيجة للمعارضة الشديدة التي لاقتها من سكان الصحراء الجزائرية كان توغل فرنسا بطيئاً، واحياناً يتوقف لسنوات عدة بسبب المقاومة، والثورات المستمرة لسكان تلك المناطق، الأمر الذي توقفت معه حركة التجارة الصحراوية فيما وراء الصحراء الكبرى في توات، وعين صالح بالجنوب الجزائري فازدادت شراسة فرنسا بسبب هذا التوقف وقامت باحتلال كل من بسكرة وتوجرت وارقلة، هذه المناطق التي اعتبرتها الدولة العثمانية إنها مناطق تتبع أملاكها في صحراء ولاية طرابلس الغرب.[3]

لكن الفشل الذي صاحب الحملات الفرنسية في محاولة إخضاع القبائل الجزائرية وحالة الركود التي أصابت المنطقة وطرقها وتجارتها، جعل من فرنسا تعيد حساباتها وتتجه إلى السلمية مع سكان تلك المناطق، لعلها تصل لاستمالة القبائل الجزائرية وإقناع سكان وتجار جنوب ولاية طرابلس بإعادة توجيه القوافل التجارية باتجاه الشمال الجزائري.[4]

---

[1] - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994، ص137.

[2] - أحميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 ، 1916 م، الجزائر ، دار هومة، 2009 ، ص 45 .

[3] - عطية مخزوم الفيتوري ، فرنسا وقضية الحدود ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الحادية عشر ، العدد الثاني ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1989 م ، ص161 – 162 .

[4] - علي محمد عبد اللطيف ، تمبكتو أسطورة التاريخ ، ط 1 ، طرابلس ، جمعية الدعوة الإسلامية ، 2001 ، ص ، 43 – 44 .

* ولد بونمان فرانسوا لويس في باستيا " كورسيا " عام 1817 ، أصبح والده حاكما عسكريا بالجزائر فاستقروا بمنطقة بيئر مراد جنوب الجزائر ، فأحب الحياة العربية واندمج في الحياة مع السكان المحليين ، تعلم العربية نتيجة لتعلقه بتلك المنطقة أطلق عليه أحد أعيان المدينة أسم مصطفى وعرف في كتابات بعض المؤرخين باسم مصطفى بونمان الجزائري ، ودخل الجندية كمترجم ، وتدرج فيها حتى وصل لرتبة رقيب ، واشترك في كثير من الحروب ضد القبائل الجزائرية في الصحراء، وكلف بالعديد من المهام الاستكشافية، والتفتيشية ، وتوفى عام 1887 م ، للمزيد انظر /- ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1945 م ، ج 7 ، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص462 ، وما يليها .

عملت فرنسا لتحقيق مشروعها السلمي بتكليف بونمان فرانسو لويس * Bonman بين عامي 1856–1857م، بمهمة استكشافية من الصحراء الجزائرية حتى مدينة غدامس للتعرف على أحوال الطرق ونوع المبادلات التجارية وأسعار السلع التجارية لتقدير أسعار منتجاتهم إذا ما فتحت الطرق الصحراوية باتجاه الشمال الجزائري، وفتح علاقات تجارية واسعة مع فرنسا مباشرةً.[5]

وصل الرحالة بونمان إلى غدامس والتقى حاكم المدينة عصمان باي، وطلب منه مباشرةً فتح مسار تجاري بين الطرفين لتعود الفائدة على الجميع، فجاء رد عصمان بأي، على بونمان "أن غدامس إنتاجها قليل ولكن واحتنا تشكل مخزن لسلع السودان وتسوق لتونس وطرابلس دون صعوبات تذكر في طريقها، وأننا نأخذ من الجزائر كل ما يلزمنا من القمح والتمور التي لا تتوفر لدينا."[6]

صرح بونمان لحاكم المدينة أنه مبعوث من السلطات الفرنسية وأنه ضابط بالجيش الفرنسي، وأن هدف فرنسا هو معرفة عقبات الطرق، وعلمها بشح المياه فيها، فهي أي الحكومة الفرنسية تود بالتنسيق معكم العمل على حفر الآبار على طول الطريق الواصل بين المنطقتين.[7]

وأنهى بونمان رحلته بغدامس، وأكد من خلال ما كتبه عنها أنها خاضعة لسلطة الدولة العثمانية وتقوم بدفع الضرائب بانتظام كل ثلاثة أشهر لسلطات طرابلس، وأن سكان تلك المناطق من الطوارق منظمين في أعرافهم وتقاليدهم وفي اختيار رؤسائهم، وأورد أسماء لرموز القوة والزعامة والقرار بالمدينة أمثال محمد خنوخن، ومحمد سلطان، وعثمان بن بكرى بن جبور، فهو أثناء تواجده درس طباعهم وتقاليدهم ، وتقسيماتهم، وجمع بذلك كل ما يهم الرحلة المكلف بها وكانت معلوماته ذات قيمة كبيرة بالنسبة للسلطات الفرنسية.[8]

هذا التحرك الفرنسي لم يرق لبريطانيا وأيقنت أن فرنسا اقتربت من مصالحها بجنوب الولاية وأمام هذه المحاولات ولتعزيز موقفها بالدواخل الجنوبية للولاية ضغطت على الحكومة العثمانية لتضييق الخناق على فرنسا وعرقلة تقدمها إلى مناطق القارة الإفريقية.[9]

وعلى الرغم من ذلك استمرت فرنسا في نهجها السلمي التوسعي فوفد إلى طرابلس العام 1860م هنري دوفيرية*، الذي تحصل على ضمانات من القنصل الفرنسي بوتا Bota، ورسائل توجيه استطاع الوصول بها إلى مدينة غدامس ومنها إلى غات، وكان ذلك بصحبة الحاج محمد خنوخن* زعيم قبيلة طوارق الأزقر[10]، وانطلق من غات حتى مدينة مرزق ومنها إلى مدينة طرابلس التي غادرها إلى فرنسا بعد نجاحه في استمالة بعض زعماء القبائل إلى جانبه وحصوله على وثيقة اعتبرها الفرنسيون انتصار لهم، جاءت بعض بنودها لتكثيف الجهود ما بين الطرفين من أجل فتح بعض الطرق التجارية الشمالية ومساعدة رحلات الكشف الفرنسية المارة عبر الأراضي الصحراوية للولاية للتوغل داخل الصحراء الإفريقية، والحقيقة التي تنطوي عليها تلك

5- Faucon Narcisse , Le Livre d'ordo L'Ag'erie ,T.1, librairie Algerienne et coloniale , paris, 1889, p 90.

6- Bonnemain, " Vayage a' RADAMES" R . A . C, decembre 1859, IMP. de CH. LAHUR'E et C'IE , paris,1859 , p 118 .

7- Ibid, p 120 .

8- Ibid, p 126 – 127 .

9 - ادورد ريا ، المغرب العربي في القرن التاسع عشر، ت مصطفى محمد جودة، طرابلس ، مكتبة الفكر ، 1968 ، ص 88 .

* هنري دوفيريه رحالة فرنسي ولد بباريس عام 1840، كان مهتماً بالكشف الجغرافي وصل ولاية طرابلس الغرب قادماً من الجزائر عام 1860 م ، مدعوماً من الحكومة الفرنسية، وهدفه معرفة الأوضاع العامة للولاية ومناطقها الجنوبية ، التي عرف فيها باسم مستعار "سي سعد" ألف كتاب عن الطوارق حمل أسم طوارق الشمال ، تناول فيه أحوالهم وتقسيماتهم، للمزيد انظر: ايتلو موري، الرحلة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي، ت خليفة التليسي، طرابلس، دار الفرجاني، ص65–66 .

* محمد خنوخن زعيم قبيلة الأزقر، وهو فرع من قبائل الطوارق، كان له دور ولقبيلته في حماية الطرق التجارية الصحراوية ، وعملت فرنسا على استمالته إلى جانبها ، عن طريق اقناعه بتوقيع اتفاق بين الطرفين عام 1862م، يخص استمرار التجارة الصحراوية داخل الأراضي الجزائرية وعلى خلقية صراعه مع قبيلة الحقار من اجل تقاسم الأدوار في مجال التجارة الصحراوية فأنه تعاون مع الدولة العثمانية ، وله الفضل في ضم مدن الولاية وخصوصاً مدينة غات لحضيرة الدولة العثمانية عام 1875 م .

10 - ياسين شهاب الموصلي ، الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835-1911م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2006 ، ص 76 .

التحركات هي رغبة الفرنسيين في الحفاظ على مركزهم السياسي في شمال افريقيا بعد احتلالهم للجزائر عام 1830م، وبفتح الطريق يمكنها الوصول إلى أي نقطة ابعد من السيطرة، ومراقبة تحرك أتباع الطرق الصوفية والتصدي لأي محاولة من شأنها إعلان الجهاد ضدها، والهدف الأكبر هو عزل الجزائر وتونس عن أي تأثيرات من شأنها عرقلة المشروع الاستعماري الفرنسي.[11]

- معاهدة غدامس 1862م:

لخلق نوع من التقارب بين فرنسا وقبائل الطوارق، كما أسلفنا فإنها استطاعت أخذ الوعود من زعيم قبائل الأزقر محمد خنوخن بفتح مجال للعلاقات التجارية، في محاولة لتعزيز التدخل السلمي، فقد وصل إلى غدامس كل من المقدم ميرشير Mercher والدكتور دولياك Dr. Doulinac، لتمثيل فرنسا في توقيع اتفاقية ود بينها وبين قبيلة الأزقر، وصلوا للمدينة تحت حماية عثمانية، إلا أن الزعيم محمد خنوخن لم يشأ الاجتماع بهما ربما لتخوفه من ردة الفعل العثمانية في حال توقيعه على هذه المعاهدة.[12]

فقام أخوه البشير بالتوقيع على الاتفاق نيابة عن أخيه ، والذي نص على التالي:

1- احترام الصداقة والتعاون بين الطرفين.
2- إعفاء الطوارق من الضرائب إثناء مرورهم بمناطق النفوذ الفرنسي.
3- المحافظة على سلامة التجار الفرنسيين والجزائريين المارين عبر أراض الطوارق باتجاه وسط القارة وغربها، ومساعدتهم في عبور أسهل الطرق.
4- تتكفل عائلة خنوخن بتطبيق شروط المعاهدة، مقابل تكفل فرنسا بمصاريف حفر الآبار وصيانة الطرق كبادرة حسن نية من جانبها اتجاه الطوارق.[13]

لم يكتب لهذه المعاهدة النجاح لأنها وقعت منقبل طرف واحد من قبائل الطوارق، فقبيلة الأزقر ليست ممثل عن كل قبائل الطوارق في تلك المنطقة، لكنها لفت انتباه كل من إنجلترا والدولة العثمانية إلى خطورة الوضع، ومحاولة انفراد فرنسا بتكثيف تواجدها في هذه المناطق، وسعيها لتحويل تجارتها باتجاه الجزائر، وذلك يضر حسب وجهة النظر الإنجليزية بمصالحها بالمنطقة، بالإضافة إلى تخوف السلطات العثمانية وهى من مرحلة الضعف لدرجة عدم قدرتها في أحكام السيطرة على مناطق جنوب الولاية بحكم بعدها جغرافياً عن مركز تواجد قواتها بالساحل، أضف إلى ذلك خشيتها من أن السياسة التي تتبعها فرنسا ستكون بداية لتأكل نفوذها في الولاية في المستقبل القريب.

ويذهب بعض المؤرخين بالقول أن سبب فشل هذه المعاهدة يعود لعدة أسباب منها قيام الثورة في جنوب الجزائر عقب التوقيع على هذا الاتفاق بفترة قصيرة، وثانيها النزاع ما بين قبائل الطوارق بشان الاحقية في الزعامة على الطريق الواصل ما بين غدامس وغات مما سبب في تعطيل الاتفاق المبرم بين الطرفين.[14]

---

[11] عطية مخزوم الفيتوري ، مرجع سبق ذكره ، ص162 – 163 .
[12] عبد الرحمن تشانجي ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ، ت علي اعزازى ، ط 2 ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1993 م ، ص 71 .
[13] لمعرفة نص المعاهدة ، وثيقة فرنسية تبين الاتفاق بين فرنسا وقبيلة الأزقر ، 26 – 10 – 1862 م ، عبد الرحمن تشانجي ، المصدر السابق ، ص268 – 369 .
[14] - المصدر نفسه ، ص 88 .

المحاولات الفرنسية لاستماله قبائل الطوارق جنوب ولاية طرابلس الغرب:

اعتبرت فرنسا معاهدة عام 1862م، نقطة انطلاق مستقبليه نحو المنطقة على الرغم من عدم تحقيق أهدافها وبحلول عام 1874م قدم إلى غدامس الرحالة الفرنسي كسون Kesson وأدعى بأنه مكلف من وزارة الخارجية الفرنسية كنائب للقنصل الفرنسي بالمدينة، وأثناء مكوثه بغدامس قام بمراسلة الجمعية الجغرافية الفرنسية لغرض توفير الإمكانيات لتجهيز قافلة تجارية تكون وجهتها للسودان الأوسط، واتضح من خلال مراسلاته أنه تقمص إلى جانب عمله كنائب للقنصل شخصية تأجر يتمتع بالحماية الفرنسية، وأضاف في مراسلاته بتكثيف الجهود الفرنسية عن طريق الجواسيس لمراقبة النشاط المتزايد للدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا وايطاليا، هذا النشاط من شأنه أن يسبب خسارة سياسية واقتصادية لفرنسا وطموحها في المنطقة.[15]

وأمام هذه المطالبات سارع القنصل العام الفرنسي في طرابلس شارل فيرو Gharl ferow 1884-1881م، بتأسيس وكالة فرنسية بمدينة غدامس لتسهيل الأمر على الرحالة الفرنسية على حد زعمه، دون أخذ الأذن من سلطات الولاية العثمانية، وقام بتعيين الحاج الطاهر الغدامسي لتولي مدير الوكالة لشهرته التجارية، وتواصله الوثيق مع قبائل الأزقر، وهدف شارل فيرو من تعيين الحاج الطاهر الغدامسي هو تمويه السلطات الحاكمة بالولاية وإقناعهم بأنها أي الوكالة هي شراكة تجارية بين الطرفين.[16]

هذا التقارب حقق مبتغاه في أحيان كثيره حيث نجد أن نصر بن الطاهر وأحمد بن زريد يوجهان رسالة إلى محمد خنوخن بشأن إرسال محمد العيد لشخصين فرنسيين إليه، أحدهما وجهته إلى تمبكتو، والثاني يود الوصول إلى غات من أجل تحقيق أغراض تجارية، وتؤكد الرسالة بأن فرنسا لا تثق في أحد غيره في تسيير عملية التجارة، وتطلب منه تحديد موعداً للقاء للغرض نفسه، وهذه الرسالة مؤرخه بتاريخ 13 صفر 1291هـ/ 1876م تقريباً.[17]

ومن خلال مراسلة ثانية بعث بها الجنرال دومار Domar لزعيم قبيلة الأزقر العام 1882م تقريباً، موضحاً منه تقديم الشكر له أمام الإمبراطور نابليون الثالث Nabilone ملك فرنسا أثناء زيارته للجزائر، وطلب هديه لهذا الزعيم ، وأشار إليه أن هناك أتفاق بينهما، وربما يشير إلى اتفاقية غدامس 1862م، بشأن تبادل بعض السلع لكي تعود الفائدة على الجميع، وذكر أن القصد من رسالته هو أن فرنسا كل من خالطها بالتجارة قد فاز بالربح العظيم.[18]

ولخصت هذه الرسالة أن فرنسا توجهت سلمياً في التعامل مع الطوارق بالجنوب بعد فشلها في إخضاعهم بالقوة، وعملت على الاستمرار في استمالة قبائل الطوارق إلى جانبها بشتى الطرق. وبعد فرض حمايتها على تونس عام 1881م تقرر التوجه لوسط القارة الإفريقية عبر أراضي الولاية فعملت على تنشيط الطريق القديم المتجه من بلاد الأير في النيجر إلى غات ثم غدامس وتحويله، فبدلاً من توجه القوافل إلى ولاية طرابلس الغرب مباشرة تكون نهايتها بتونس لارتباط ذلك الطريق بطريق ثانوي يربط تونس بغدامس، وأكد سياسة فرنسا هذه التقرير الخاص

---

15 - Edeek Mohmoud , Lesrelatins Politi gues economiques et Cuitre - LLes entere la France et la ,Tripoli , taine 1835 – 1911 , thes de poctorat hourau resi Me universite de poro Vence , Aix Marseillel . Mgi 1977 , pp 40 – 55 .

16 - محمود الديك ، الأطماع الفرنسية في غدامس ، أعمال الندوة العلمية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين ، تقديم نور الدين الغني ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2003 ، ص 285 .

17 - رسالة إلى محمد خنوخن الطارقي حول ارسال الشيخ محمد العبد أثنين من النصارى أحدهم قصده تمبكتو و الاخر إلى غات مؤرخه بتاريخ 1291 هـ ، وثيقة رقم 13 ، ملف تجارة القوافل رقم 171 ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

18 - سالة من الجنرال دومار والي اقليم الجزائر إلى الحاج خنوخن كبير الطوارق بخصوص تكملة وتبديل بعض السلع ، مؤرخه بتاريخ 1277 هـ ، وثيقة رقم 5 ، ملف تجارة القوافل رقم 171 ، طرابلس شعبة الوثائق والمخطوطات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

الموجة من القنصلية البريطانية في ولاية طرابلس الغرب إلى السفارة البريطانية بإسطنبول والمؤرخ بالعام 1896م، حيث أوضح أن حكومة فرنسا في تونس عملت على تحويل الطريق التجاري من طرابلس الغرب وإقامتها لبعض الأسواق في تتانين، وحفرت الآبار على الحدود التونسية والتوجه بها شمالاً، وذكر التقرير أن العمل يعود بالنفع على فرنسا ويوسع سيطرتها التجارية في المنطقة، ويشير إلى أن البضائع القادمة من جنوب الصحراء تدخل أراضي الولاية عبر حدود خالية من الرقابة وتصل إلى غدامس بكل سهولة فهي تنافس البضائع القادمة من طرابلس والتي تم دفع رسوم جمركية عليها.[19]

واستمرت فرنسا في نهجها لسياسة السلم لربط التجارة الصحراوية بولاية الجزائر فازدادت بعثاتها ودراساتها حول أحوال كل المناطق الصحراوية بهدف إنشاء خط للسكة الحديد يربط الجزائر بمناطق السودان الأوسط، إلا أنه من خلال الدراسات أتضح مدى صعوبة إنشائها بسبب معارضة قبائل الهقار التي تقطن المنطقة الممتدة من غات حتى عين صالح والنيجر في الجنوب الغربي للقارة الافريقية للتواجد الفرنسي ومحاولاته التسلل عبر مناطقهم لوسط القارة.[20]

وعلى أثر هذه الأحداث المتلاحقة والمحاولات الفرنسية المتكررة نجد أن سلطات ولاية طرابلس الغرب العثمانية تنظر بعين القلق إزاء التحركات الفرنسية، والسؤال المطروح هنا ما هي الخطوات المتبعة من قبل السلطات العثمانية للحد من السياسة التوسعية لفرنسا جنوب ولاية طرابلس الغرب؟

ردود الفعل العثمانية على التدخل الفرنسي في جنوب ولاية طرابلس:

كل متتبعي التاريخ العثماني أجمعوا على أن الدولة العثمانية بحلول القرن الثامن عشر دخلت في مرحلة من الضعف لا يمكنها التصدي بكل قوة للتدخلات الأجنبية في ولاياتها، فالباب العالي كانت أوامره تصدر لحكومة الولاية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال التصرفات الفرنسية، ومن خلال تتبع الخطوات العثمانية للحد من التدخلات الفرنسية في جنوب ولاية طرابلس، نرى أنها خطوات خجولة ولا تصل للحزم لضبط الأوضاع بجنوب الولاية ،على الرغم من تصريحاتها الدائمة بأن امتداد جنوب الولاية يصل حتى وسط القارة الإفريقية بحكم التواجد الكثيف لقبائل جنوب ولاية طرابلس الغرب بتلك الأراضي.

فخلال حكم الوالي محمود نديم باشا* 1860–1866م قام بعمل إجراءات احترازية، وأشار للباب العالي خلال مراسلاته وتقاريره أن فرنسا اتخذت طرقاً عدة أوضح معظمها في مراسلاته من أجل التقرب لسكان غات وغدامس وقبائل الطوارق، وإرسالها للمفاوضين والمستكشفين من أجل تحويل كل خطوط الطرق الصحراوية من الولاية باتجاه الأراضي الجزائرية وتقديم كل التسهيلات لإنجاح هذا الأمر[21] وقدم اقتراحاً يهدف إلى تنظيم الطرق، وإعادة النظام بين القبائل حيث أقترح:

1- خطب ود التجار والتسهيل عليهم وإعفاء مدينة غدامس من أي زيادة في الضرائب بالولاية.

---

19 - وثيقة غير مصنفة ، ملف القناصل ، طرابلس ، دار المخطوطات التاريخية ، أيضاً تم ذكر للوثيقة عند : أحمد سعيد الفيتوري ، ليبيا وتجارة القوافل ، وثيقة رقم 11 ، ص40–42 .

20 - أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي 1882 – 1911 م ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1971 م ص 321 .

* محمود نديم باشا :عين واليا على طرابلس 1860 م واثناء ولايته تحسنت أمورها الإدارية والقانونية بتشكيل مجالس للجنايات والحقوق والتجارة وأسس مطبعة الأخبار والوقائع التي بدورها أنشئت صحيفة طرابلس الغرب ، عزل عن الحكم عام 1866م، للمزيد أنظر ، احمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، د . ت ، ص 377 ، وما يليها .

21 - عبد الرحمن تشانجي ، مصدر سبق ذكره ، ص73 – 74.

2- أن تفصل غدامس أداريا وتكليف قائمقام للمدينة يحمل صفات القوة والكفاءة وتعطي له الصلاحيات الكافية لقيادة المدينة.[22]

وجاءت استجابة الباب العالي سريعة وكلف محمود نديم علي باشا قائماً لمقام غدامس وأطلق على المدينة إدارياً اسم قضاء غدامس، وفي محاولة منه للتنظيم أيضاً، أرسل تقريره للباب العالي 31–8–1862م، اقترح فيه إعفاء تجار غات على غرار تجار غدامس من الضرائب التي خفضت من 12 % إلى 5 % إلى أن وصلت إلى 2 % لاستقطاب التجار واستمرار المعاملات التجارية مع مركز الولاية في طرابلس، وللحد من التواجد الغربي الأجنبي على الأخص الفرنسي بالمنطقة.

وازدادت التطورات على الساحة الجزائرية في الفترة ما بين 1864-1879م[23]، وما صاحبها من ثورات في الجنوب الجزائري ضد القوات الفرنسية، كل ذلك أسهم في هدوء الأوضاع واستتبابها للولاة العثمانيين وتفهمهم لأهمية المناطق التجارية الجنوبية ومحاولة تنظيمها إدارياً لتكون تبعيتها مباشرة للسلطات العثمانية في طرابلس، إلا أن تلك الحلول لم تكن ناجحة لجعل المنطقة آمنه من أي تدخل خارجي، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى أن الدولة العثمانية هدفها تحصيل الضرائب التي تعود بالنفع على خزينة الدولة بكل ولاياتها، وايضاً ليس لديها القوة الكافية لحفظ الأمن وخطوط الطرق والتدخل العسكري إن لزم الأمر، إلا أنها نجحت في استمالة العاطفة الإسلامية والكره وللتوجهات الاستعمارية لدى سكان الجنوب، كل ذلك لم يمنع النشاط الفرنسي الذي أستمر عن طريق جواسيسها ونشاطهم للاطلاع على التحركات العثمانية بالمنطقة.[24]

وفي محاولة منها لإنهاء الصراع بين قبائل الطوارق وفض النزاع والاقتتال القائم بينهم على الزعامة والنفوذ منذ العام 1874م، أصدرت الفرمانات من أجل ضم غات وربطها رسمياً بعد ما كانت مستقلة إدارياً نوعاًما بناء على طلب بعض من قادة الطوارق.[25]

وبالفعل عُين محمد الصافي أحد مشايخ المدينة قائمقام على قضاء غات من قبل الوالي مصطفى عاصم باشا 1874-1875م، وفي محاولة منها لكسب سكان المدينة وتجارها أعفيت المدينة من الضرائب لمدة عامان، وعلى أن تدفع المدينة وتجارها الضرائب للسلطات العثمانية بعد انقضاء مدة العامان، وبهذا التنظيم والتحفيز حاولت السلطات العثمانية لإيصال رسالة للدول الغربية هدفها بأن جنوب الولاية وسكانها تحت الحكم العثماني المباشر.[26]

وعملت السلطات العثمانية والمتمثلة في متصرف فزان مصطفى فائق باشا 1879-1888م على جعل غات سوقاً عاماً لبضائع الجنوب وقامت بتعيين محمد خنوخن قائم مقام للمدينة بين عامي 1879-1886م لإنجاح هدفها واستمالتها لأصحاب الزعامة والنفوذ من زعامات الطوارق، ويبدو أن تمدد النفوذ العثماني بجنوب الولاية سياسياً قد أتي ثماره، نتيجة لتعاطف أهالي تلك المناطق مع السلطات العثمانية على صعيد مقاومة المد الفرنسي، إذ يشير الرحالة محمد بن عثمان الحشائشي الذي تزامن وصولة لمدينة غدامس عام 1892م مع وصول تاجر فرنسي للمدينة، فاشترى خمسة أحمال من قطع ناب الفيل، وعندما علم تجار طرابلس بذلك قاموا بالاحتجاج لدى تجار غدامس وأوصوهم بأن لا يتكرر هذا الفعل مع التاجر حتى لا يشجع

---

[22] - المصدر نفسه ، ص 74 – 75 .

[23] المصدر نفسه ، ص 74 – 75 .

[24] - نجمي رجب ضياف ، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر الميلادي ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1999 م ، ص ص 126 – 127 .

[25] - شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي ، ت محمد عبدالكريم الوافي ، ط 2 ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، 1983 م ، ص 756 .

[26] - Erih Von Barys Tage buecher QefuehrT auF Seinr Rise von Triplis nach GhaL und Air 'Zeitschrift der Gesells Ch Ft Fuer Erdkunde Zu Berlin N- 243 .

ذلك بقية التجار الفرنسيين للقدوم للمنطقة ومنافستهم، وتدخل القنصل الفرنسي لتطور الأمر لدى الوالي لحماية التاجر الفرنسي، والذي أرسل بدوره توبيخاً لقائمقام غدامس وأمره بتقديم كل التسهيلات للتجار الفرنسيين الوافدين للمدينة أو العابرين من خلالها.[27]

ويتضح من الرواية ما تعانيه سلطات الولاية من ضعف أمام الضغوطات الغربية، وعلى أثر هذه الحادثة أدركت فرنسا مدى التعاطف الشعبي مع العثمانيين الذي قد يسهم في فشلهم لاستقطاب المنطقة وافشال محاولاتهم لإحكام السيطرة عليها، وبذلك تكون الدولة العثمانية هي سيدة الموقف هناك، فازدادت الاتهامات الفرنسية للعثمانيين في قضاء غدامس بإيوائهم للثوار الجزائريين الذين اتخذوا من المدينة منطلق لشن هجماتهم على القوات الفرنسية المتمركزة بالجنوب الجزائري، وتوسعت حربها الإعلامية لتشمل السلطات العثمانية والحكومة الإنجليزية، فقد نشرت جريدة المبشر الرسمية مقالاً باللغتين العربية و الفرنسية في عددها 3618 الصادر في 29 سبتمبر 1894م، وأشار المقال إلى تعمد السلطات العثمانية التساهل مع الرعايا والتجار الإنجليز في قضاء غدامس، وعدم إعطاء الفرصة والمساحة للتجار الفرنسيين، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تحتج لدى الباب العالي ضد تصرفات القائم قام حيال تجارها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تنحيته من منصبة من قبل سلطات الولاية.[28]

ولم تنفك الدولة العثمانية عن العمل بجهد كبير بشأن تزيين صورتها أمام الرأي العام بتلك المناطق وصولاً إلى أواسط القارة الإفريقية لكسب التعاطف ونبذ التحركات الاستعمارية، ويتضح من وثيقة بين أيدينا أن السلطات العثمانية حاولت منافسة التواجد الفرنسي بالمنطقة فقامت في العام 1900م بإرسال هيئة مكونه من أعيان ممالك السودان ورؤساء قبائل الطوارق وملازم وفرقة عسكرية مكونة من 17 فرداً وطبيب جراح، للاستماع والنظر في المشاكل والظروف التي تعاني منها المنطقة وتعزيز تواجدها لحمايتهم من أي اعتداء وتقديم النصح واتخاذ التدابير اللازمة لحل الإشكالات العالقة من قبل المتصرفيات المحلية.[29]

والترغيب في الدخول تحت مضلة الدولة العثمانية، وتشير الوثيقة إلى أنه تم قراءة الخطبة في كل الأماكن باسم حضرة السلطان العثماني وتقديم تعهداته بتحسين ظروف تلك المناطق.[30]

ويتضح من الوثيقة أن الهدف العثماني كان سياسياً وهو كسب المزيد من التأييد للسلطنة العثمانية، مع تأكيدها على إرسال قوات عسكرية كافيه للمناطق الجنوبية لتدعيم الوجود العثماني بشكل أقوى، واتخذ قرار بإنشاء مقر للقيادة العسكرية الجنوبية هناك حتى يسهل العمل وإدارة المنطقة بشكل جيد.[31]

هذه الإجراءات من شأنها القضاء على أي تواجد غربي بالمنطقة لو طبقت كما سنرى لاحقاً، وأن كل ما قيل ما هو إلا لكسب الود وتعاطف السكان المحليين وأن ما ترسله السلطات العثمانية بطرابلس الغرب من قوات قليلة العدد والعتاد ما هو إلا لإثبات أحقيتها هي الأخرى في استعمارها للمنطقة الممتدة من حدود الصحراء الجزائرية وحتى حدود أواسط القارة الإفريقية.

وللتأكيد على ما سبق تشير وثيقة عثمانية ثانية إلى إرسال السلطات العثمانية مجموعة من العساكر بقيادة الملازم حاجي السنوسي افندي في العام 1909م رفقة فرقة عسكرية من أجل ضبط منطقة بيلما وترتيبها وتنظيم الأمور فيها، كما تبرز الوثيقة إرسال قوة أخرى بقيادة عبد

---

[27] - محمد بن عثمان الحشائشي ، رحلة الحشائشي إلى ليبيا ، تحقيق على مصطفى المصراتي ، بيروت ، 1965 م ، ص 63 – 65

[28] - محمود الديك ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 286 – 287.

[29] وثيقة رقم 099 62 ، أرشيف الوزراء باسطنبول ، تصنيف إدارة ، اسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 2882 ، رقم الملف ، 216113 / 48 ، مؤرخه بتاريخ كانون الأول 1318 هـ .

[30] - المصدر نفسه .

[31] - المصدر نفسه .

القادر حاجي بك إلى منطقة مرزوق ويقصد بها مزرق لضبطها وتسييرها وترتيب إدارة منطقة غات وما تبعها من مناطق مأهولة.[32]

وأبرزت الوثيقة أن الدولة العثمانية هدفت من هذه القوة إقامة نقاط عسكرية مكونة من 30 عسكري بكل نقطة على الأقل توكل لهم مهمة الحفاظ على المنطقة الواقعة بين جانت وغات حيث تبعد المسافة بينهما سيراً حوالي خمسة أيام، في محاولة لتأمين الطرق والقوافل القادمة من جنوب الصحراء التي بدأت في الاضمحلال شيئاً فشيئاً مع وصول الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية، وتفيد الوثيقة أن الدولة العثمانية تقدمت بشكايات كثيرة إلى السفارة الفرنسية تحتج فيها على الاعتداءات الفرنسية المتكررة على تلك المناطق.[33]

ويتضح مما تقدم أن ما تقوم به السلطات العثمانية لا يجدي نفعاً مع توسع المد الاستعماري، ودليل على ضعفها وليس لها القدرة على مواجهة أي تقدم للقوات الفرنسية بأي مكان بجنوب الصحراء، وأن هدفها الأساسي من هذا الأمر هو المحافظة على كيفية تحصيل ضرائبها من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وايضاً محاولة منها لكسب ود سكان تلك المناطق تعاطفهم مع المظهر الإسلامي للدولة العثمانية في عدائها للتواجد الفرنسي.

هذا الأمر دلالته وثيقة ثالثة تشير إلى رفض أهالي مدينة جانت كراء الجمال إلى الموظفين الفرنسيين المبعوثين من قبل حكام المستعمرات الإفريقية، فقد وصل وداي تارات عام 1910م والذي يبعد عن غات مسافة أربعة أيام، وصل عساكر بقيادة ضابط فرنسي ويرافقه فرقة من الطوارق المتحالفة مع فرنسا، وسلبوا الجمال من الأهالي بالقوة، وتشير أيضاً أن الحادثة سببت غليان وتوتر لدى الأهالي مما دفع بالحكومة العثمانية في مدينة غات إلى إرسال قوة مكونه من عشرين نفر محملين بعتاد لتوزيعه على الأهالي تحسباً لوقوع صدام مع فرنسا.[34]

ولم نرى بالوثيقة ما يشير إلى خطوات قوية اتخذت من قبل السلطات العثمانية فهي بعد إعلامها بالحادثة قامت بمراسلة إلى وزارة الخارجية العثمانية، ومن خلال الوثيقة تؤكد بأنها طالبتها باحتجاج لدى الحكومة الفرنسية بخصوص الحادثة، وحسب التلغراف نامه - أي المراسلة - المقدمة من رئاسة الوزراء العثمانية أن الفرقة الفرنسية استولت على 170 جملاً من سكان تلك المنطقة.[35]

وأشارت الوثيقة إلى مطالبة سلطات الولاية بإنشاء نقاط ومخافر عسكرية لحماية الأهالي وممتلكاتهم من مثل هذه الهجمات المباغتة في المنطقة الممتدة بين غدامس وغات وجانت، والتأكيد لوزارة الخارجية بالاحتجاج على هذه الممارسات لدى الحكومة الفرنسية ومنع حدوثها وتكراراها.[36]

ويتضح من الوثيقة مدى ما وصلت إليه المنطقة من تردي لأوضاعها الأمنية واقتراب المد الاستعماري منها أمام عجز السلطات العثمانية التي دورها كان متمثلاً في الاحتجاج لدى الحكومات الغربية ووعود بحماية سكان صحراء الولاية لكن بدون تنفيذ لتلك الوعود.

في إشارة رابعة لتأكيد مشروعها بتلك المناطق وصولاً إلى أواسط القارة الإفريقية، قام السلطان عبدالحميد الثاني 1876-1909م، بإرسال مذكره لحكومة الولاية عام 1896م تؤكد

---

[32] - وثيقة رقم 42098 ، أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول، تصنيف أراده ، أسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 2882 ، رقم الملف 216113 /47 ، مؤرخه بتاريخ تموز 1322 هـ .

[33] - المصدر نفسه .

[34] - وثيقة رقم 62103 ، أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول، تصنيف اراده ، أسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 3751 ، رقم الملف 281317 /2، مؤرخه بتاريخ 7 جمادى الأول 1328 هـ .

[35] - المصدر نفسه .

[36] - المصدر نفسه .

تمسك الباب العالي بالمناطق الجنوبية للولاية حتى حدود بحيرة تشاد وتؤكد مدى أهمية المنطقة بالنسبة للدولة العثمانية.[37]

وتبين الوثيقة أن مملكة البرنو هي تابعة إلى السودان الأوسط استقل بها رابح بن فضل الله الزبير*.[38]

كما تعترف الدولة العثمانية من خلال الوثيقة إلى تطويق النفوذ الفرنسي للمنطقة ولابد من الاهتمام والنظر بكل قوة لمطالب الأهالي، وورد في الوثيقة أنها قامت بتعداد لسكان البرنو الذي يصل عددهم إلى ميلون نسمة في حين أن مجموع سكان السودان الأوسط يصل إلى حوالي ثلاثة عشر مليون نسمة حسب ما ذكر في الوثيقة.[39]

لم يأتي ذكر الهدف من إجراء التعداد أو الطريقة التي أجري بها، إلا أنه يمكن القول هي محاولة منها لنهج سياسة ضد التواجد الفرنسي، بتأجيج الرأي العام بأواسط السودان ومحاولة في اثارة القلاقل للثورة على الوجود الفرنسي على غرار ما يحدث وحدث في الجنوب الجزائري من ثورات أزعجت السلطات الفرنسية وقمعتها بالقوة.

وخلالها يثبت عجز السلطات العثمانية وأملها في تكوين قوة لأزمة لحماية المنطقة من التدخلات الأجنبية سيما الفرنسية.[40]

ولأجل ذلك تشير الوثيقة إلى إرسال هيئة استكشافية من قبل السلطات العثمانية لمراقبة التحركات الفرنسية بالمنطقة.[41]

ومن جهة أخرى أوضحت الوثيقة سعي الدولة العثمانية تأكيد سلطانها بالمنطقة، وإتباع سياسة التقارب بينها وبينهم، حيث أمر السلطان العثماني بإرسال الهدايا والهبات إلى الزعامات والمشايخ انطلاقاً من جنوب ولاية طرابلس الغرب حتى وسط بحيرة تشاد.[42]

ويعتقد ساسة الدولة العثمانية أن هذا الأسلوب هو الأسلم والأنسب للتعامل مع مناطق جنوب الولاية حتى المنطقة الواصلة إلى السودان الأوسط من أجل تأكيد أحقيتها في المنطقة التي طالبت بها صراحة الدول الغربية وأكدت على أن هذه المنطقة جميعها من ضمن حدود الهنترلاند الطرابلسي.

في الوقت نفسه لم تتوقف السلطات الفرنسية عن التوغل ومعرفة ودراسة كل المنطقة وحدودها ودروبها تمهيداً لغزوها مستقبلاً، على الرغم من خسائرها في الأرواح إلا أنها استمرت في المضي لتحقيق هدفها، فمنذ العام 1879م، نشطت التحركات الفرنسية بقوة فأصدرت أوامر لضباط ولجان عسكرية للقيام بمهمات لدراسة الأوضاع العامة لهذه المناطق فجاءت بعثة الضابط فلاتر، Flater لدراسة فتح طريق صحراوي من الجزائر للنيجر وتشاد، إلا أن تعرضهم للهجوم من قبل قبائل الطوارق ، عجل في رجوعه للجزائر، ليعاود الكرة مرة ثانية ولنفس الغرض عام 1880م لكنه تعرض لكمين من قبل الإدلاء وقتل فلاتر ورفاقه روس

---

37 - وثيقة رقم 62143 ، أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول ، تصنيف ارادة ، أسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 1070 ، رقم الملف 80201/ 3 ، مؤرخه بتاريخ شعبان 1315 هـ .

* رابح بن الزبير بن فضل الله ، ولد عام 1842 م في حلفاية الملوك بالقرب من بالخرطوم عمل والده في سلاح الفرسان المصري ، وبعد وفاة والدة أنضم إلى جيش زبير باشا عام 1871 م ، ولشدة الضغط الإنجليزي عليه بالسودان دخل الأراضي التشادية وشكل قوة استطاع بها تأسيس مملكة منذ العام 1880، ودخل في مواجهات مع القوات الفرنسية إلى أن تم قتله من قبل القوات الفرنسية وإن اختلفت الروايات حول موته أذا تؤكد مصادر بأنه ضغط على القوات الفرنسية حول بحيرة تشاد ولحفظ ماء وجه فرنسا تدخلت قوات بريطانية وفكت الضغط على الفرنسيين وقتل رابح والقضاء على مملكته العام 1900 م ، للمزيد أنظر: محمد صالح أيوب ، مجتمعات وسط افريقيا بين الثقافة العربية والفرانكوفوتية ، سبها ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، ص 48 وما يليها .

38 - المصدر نفسه .

39 - المصدر نفسه .

40 المصدر نفسه .

41 المصدر نفسه .

42 المصدر نفسه .

Ross وفيار Fyar وماسون Mason ودونرى Donere وديانو Deanow ، ولم تصرح فرنسا عن الأسباب التي كانت وراء قتل بعثتها من قبل الطوارق على الرغم من سياسة الهدنة المتبعة بينهم.

وكانت الحادثة بداية لحوادث كثيرة من هذا النوع حين تم قتل الرهبان الثلاث ريتشارد Rechard وبوبلار Boblar و مورا Mora بالقرب من غدامس عام1881، وكذلك قتل الماركيز موريس بالقرب من غدامس عام 1896م.[43]

وعلى أثر هذه الأحداث قررت فرنسا إنشاء مراكز متقدمة لها في الصحراء فيما بين عامي 1893-1894م، لمواجهة مثل هذه الأخطار، والعمل بكل ما لديها لإذكاء الفتنة بين قبائل الطوارق، ومحاولة استمالة طرف، ومساندته ضد الطرف الاخر، لكي يتسنى لها إضعاف قوتهم، والتحكم بمصيرهم مع إدراكها التام أن أي تحرك ضد الطوارق يصدم مع المصالح العثمانية بالمنطقة.[44]

وتتلخص أهداف فرنسا السياسية بما ذكره المركيز دي موريس De mores، حين وصل المنطقة آملاً في تحقيق مشروع فرنسا داخل الصحراء ومنافسة التحركات الإنجليزية وإثارتها القلاقل لفرنسا فذكر أنهم أي الفرنسيين يستطيعون مزاحمة الإنجليز في التغلغل في إفريقيا، وذلك بواسطة التفاهم مع الطوارق الذين حافظوا على معاهدة 1862م.[45]

هذا التوجه حاولت فرنسا من خلاله إزاحة المؤثرات الإنجليزية والعثمانية من مناطق نفوذها، وذلك بإتباع سياسات خاصة مع الطوارق فيما بعد، تنوعت ما بين التفريق والترغيب والترهيب.

ولم يمض وقت طويل حتى جاء التوافق الإنجليزي الفرنسي ما بين عامي 1890-1899م حول تقسيم وتحديد حدود المستعمرات وتعتبر هذه الاتفاقيات هي الأولى من نوعها في ترسيم مناطق حدود النفوذ في المنطقة الواقعة ما بين النيجر من جهة، وتشاد من جهة ثانية، والنيل من ناحية ثالثة.[46]

ولم تعر كل من فرنسا وانجلترا أي اهتمام للاحتجاجات العثمانية بل سارعت فرنسا في تنفيذ بنود التوافقات حتى لو لزم ذلك استعمال القوة في الاستيلاء على مناطق النفوذ، والعمل على تأليب ساسة وقادة الدول الأوروبية ووسائل إعلامها بالتحريض على الدولة العثمانية، وذكر وزير الخارجية الفرنسي ديلكان Delcan، ذلك صراحة إن مطالب الدولة العثمانية وأحقيتها في الهنترلاند الطرابلسي ليس له ما يدعمه عن طريق شروط واردة في معاهدة بين دول متعاقدة، أنه هنترلاند مثالي - مجرد من كل قيمه قانونية حسب التسويات القانونية.[47]

في سياق منهجها بعد الاتفاقات الثنائية بين الجانبين الفرنسي والبريطاني، توجهت فرنسا بثقلها باتجاه غرب ووسط القارة الإفريقية وتأجيل توغلها من جهة شمال القارة، الأمر الذي عطل التصادم الفرنسي العثماني، إلا أنه بعد الحملات القوية الفرنسية في غرب ووسط القارة شعرت السلطات العثمانية بالخطر على منطقة جنوب الولاية نتيجة تقدم فرنسا في حوض بحيرة تشاد

---

[43] - E.M Lamortdem . Douls et la faconde Voyager. (Bul .Soc . G . CoM.paris -1889) T.x 11.pp 175 .

[44] - يحى بوعزيز ، اهتمامات الفرنسيين في جنوب الجزائر والصحراء ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الثالثة ، العدد الثاني، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1981 م ، ص365 – 366 .

[45] - محمد سعيد القشاط، جهاد الليبيين ضد الغزو الفرنسي في الصحراء الكبرى 1854-1986م، ط2، بيروت، دار الملتقى، 1998م.

[46] - لمعرفة المزيد عن هذه الاتفاقيات وكل ما يتضمنها أنظر:

Ministcere Des AFF arires Etrangeres , Documents , diplomatigues arranq – ments, Actes et Conrentions Coneaynant le nord , l'ouest et le Centare l'afrigua ,L'Afrigue Francaise , lest rapports du m,salisboury. Renseiqement Colomiaux . Arril 1920 .

ايضاً ، عبد الرحمن تشانجي ، مصدر سبق ذكره ، ص272 – 273 .

[47] - ROCAARD, Le defferend franco ltalien , Concirnant frontietes merdionl de la Libye, paris, pedon, 1929 . p. 17 .

التي تعتبرها ضمن نطاق ولاية طرابلس الغرب لانتمائه إلى كتلة جغرافية واحدة حسب وجهة النظر العثمانية.[48]

وحققت فرنسا أهدافها بغرب القارة فأسقطت دولة أحمدو عام 1891م[49] وأنهت امبراطورية ساموري توري عام 1898م[50]، وقضت على مملكة رابح بن فضل الله الزبير عام 1900م، ونجحت في ذلك بفعل تطبيقها لسياسات كثيرة منها سياسة فرق تسد بين زعماء وقيادات تلك المناطق، وتجنيد الجواسيس وشراء الذمم، إلى جانب القوة العسكرية الغير متكافئة بين فرنسا والممالك والامبراطوريات والدول القائمة وسط وغرب القارة الافريقية.

ومن الجدير التنويه إليه أن المقاومة لم تتوقف بوسط القارة الإفريقية على الرغم من الأعمال الوحشية الفرنسية، وتمثلت في مقاومة الحركة السنوسية التي أظهرت بسالة في صد الهجمات الفرنسية منذ استشهاد زعيمها محمد المهدي السنوسي بمعركة بئر علالي الثالثة عام 1902م واستمرار القيادة السنوسية في حركة جهادها ودفاعها عن مناطق نفوذها، ومطالبات زعيم الحركة أحمد الشريف السنوسي من تاج الدين سلطان الحنينة، وعلي دينار سلطان دار فور ومطالبته للدولة العثمانية بإرساله وفد إلى اسطنبول لمقابلة السلطان العثماني وشرح الوضع المتأزم في المنطقة وطلب الدعم للحركة لتكوين جبهة إسلامية موحدة لوقف التقدم الفرنسي في المناطق التشادية، هذا التحرك السياسي أتى ثماره عندما وافقت السلطات العثمانية على إرسال قوة عثمانية للأراضي التشادية في عام 1910م لدعم المقاومة، تحركت هذه القوة من مدينة مزرق يقودها النقيب رفقي باشا، واستقرت بالقرب من فايا، إلا أنها لم تتدخل لدعم مجاهدي الحركة واكتفت بالمراقبة، بل لم يمض وقت طويل حتى أتت الأوامر لها بالعودة إلى الأراضي الليبية.

ويتضح مما تقدم أن هذه القوة ما كانت إلا ترضية للجهود الدبلوماسية لأحمد الشريف، لإدراك السلطات العثمانية أنها بتدخلها في صراع الحركة مع فرنسا، يفتح عليها أبواب الحرب مع فرنسا وهى تعاني أساساً من مشاكل عدة بسبب ضعفها هوانها.

ولعل من التداعيات الأكثر أثاره هو أن الدولة العثمانية أيقنت أخيراً أن الأوضاع السياسية والعسكرية تجري في مصلحة الطرف الفرنسي، وبتأخير التفاوض مع فرنسا فإنه قد يتم فقد المزيد من مناطق النفوذ، فوافقت دون قيد أو شرط على طلب فرنسا لتحديد حدود طرابلس الغرب - تونس نوفمبر 1909م، والذي تم التصديق عليه يناير 1910م وحددت وفق الرغبة الفرنسية، وأما فيما يخص حدود ولاية طرابلس مع الجزائر، فهي تعتبر غير واضحة المعالم نظراً لكونها منطقة صحراوية، وغير مأهولة بالسكان، وتقع بالغرب والجنوب من دواخل ولاية طرابلس ومتاخمة للحدود الفرنسية في المناطق الواقعة للنفوذ الفرنسي لذلك طالبت بتحديدها من خلال مذكرة بعثت بها إلى الدولة العثمانية، وجاءت الموافقة العثمانية على أن تكون تيبستي وبوركو وآندي داخل حدود الولاية والتي تعتبر حق من حقوق الدولة.[51]

هذا الاتفاق يعد تنازل كبير من قبل الحكومة العثمانية، إلا أن أحدث اكتوبر 1911م، ودخول الحكومة العثمانية في حرب مع إيطاليا للسيطرة على ليبيا قد ساهم في انفراط عقد هذا الاتفاق، وعلى أثر ذلك استمر الوجود الاسمي العثماني بجنوب الولاية حتى العام 1912م، أي ما بعد الاحتلال الايطالي لسواحل الولاية، ونتيجة للضغط الدولي والقوة العسكرية الفاشية الايطالية

---

48 - محمد رجائي ريان ، الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الثانية عشر ، العدد الأول ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1990 ، ص 82 .

49 - مباي غوي ، المبادرات والمقاومة الإفريقية في غرب إفريقيا 1880 – 1940 م ، تاريخ افريقيا العام ، المجلد السابع ، اليونسكو ، 1990م ، ص 135 .

50 - المرجع نفسه ، ص 139 .

51 - محمد رجائي ريان ، مرجع سبق ذكرة ، ص91 – 92 .

اعترفت الدولة العثمانية بهزيمتها، وزال حكمها عن ليبيا بتوقيع معاهدة اوشي لوزان اكتوبر 1912م، والتي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا.[52]

لتدخل ليبيا مرحلة جديدة من كفاحها ضد الاستعمار الايطالي الذي وصل لمناطق الجنوب الليبي بين عامي 1924-1930م، واحكم السيطرة عليه تماماً، وبهذا التنازل يتضح لنا مدى زيف الادعاءات العثمانية في الحفاظ على ممتلكاتها في الولايات العربية، وأن الدول الغربية لم ترد إسقاط كيان الامبراطورية العثمانية حتى تسوية وتقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية لكي لا تسبب المنافسة في تصادم بينها، وما اتفاقات 1884-1885م وعام 1890-1899م والاتفاقات الإنجليزية الألمانية وغيرها إلا تمهيدا لإسقاط كيان الدولة العثمانية، وتبين لنا أنها صورة لرجل مريض في ولايات منهكة سقطت تباعاً بيد القوى الاستعمارية نتيجة لحكمٍ جعلها متخلفة ومتأخرة لثلاثمائة وخمسون عام تقريباً.

- الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى جملة من النتائج التي كان أبرزها:

1- أن المشروع الاستعماري ماضي لا محالة وفق تخطيط مدروس من الدول الكبرى وتوحد رغباتها في إضعاف الإمبراطوريات والممالك والشعوب حتى تنقض عليها وقت ما تشاء وهي تملك أسباب القوة لذلك.

2- الدولة العثمانية وحكومتها عملت على مجارات الدول الغربية سياسياً للحفاظ على مكانتها في ولاية طرابلس الغرب مع معرفتها إنها وصلت لمرحلة من الضعف بمكان لا يؤهلها لمقاومة قوة الدول الغربية فنجدها تهاوت أمام هذه القوى وانصاعت لأوامرها وطلباتها في أغلب الأحيان.

3- رغم تمسك الدولة العثمانية بمشروعيتها في حكم مناطق جنوب ولاية طرابلس الغرب، إلا أنها وبكل تلك الحقوق لم تنجح في صد أي تواجد غربي بالمنطقة، وربما نجحت بأمر واحد وهو تأجيج الروح الدينية لدى السكان المحليين الرابطة بينهم، وهو السبب في تأخر سقوط تلك المناطق فريسة للاستعمار الفرنسي، على الرغم من الخلافات القائمة بين الزعامات ومشايخ الطوارق في تصدر المشهد السياسي والتحكم بالطرق الصحراوية.

4- وضح البحث أن الدولة العثمانية في نهاية عهدها بالولايات العربية كان هدفها الأساس ليس تصحيح الأوضاع بتلك المناطق والأراضي بقدر اهتمامها بجباية الضرائب وتحصيلها لتعود بالنفع على خزينة الدولة.

5- تحقق للدول الأوروبية الهدف والغاية من هذه السياسات السلمية، ومن خلال التوافقات ما بين الدول الكبرى على تقسيم مناطق النفوذ فأصبح لكل دولة من هذه الدول الحق في الاحتلال بالقوة العسكرية لتحقيق الرغبة الاستعمارية، وما تأجيل فرنسا لصدامها مع الدول العثمانية لأنها ارادت الانتهاء من مشروعها الاستعماري بوسط القارة الإفريقية ومن ثم التوجه شمالاً باتجاه أراضي الولاية، ولو قررت حينها احتلال مناطق جنوب الولاية لاستطاعت في ظل الضعف والتخاذل العثماني والتنازل الصريح عن هذه المناطق للقوى الاستعمارية الكبرى.

[52] - محمد عبد الكريم الوافي ، الطريق إلى لوزان ، ط 2 ، بنغازي ، جامعة قار يونس ، 1988 م ، ص 207 وما يليها .

- الملاحق:

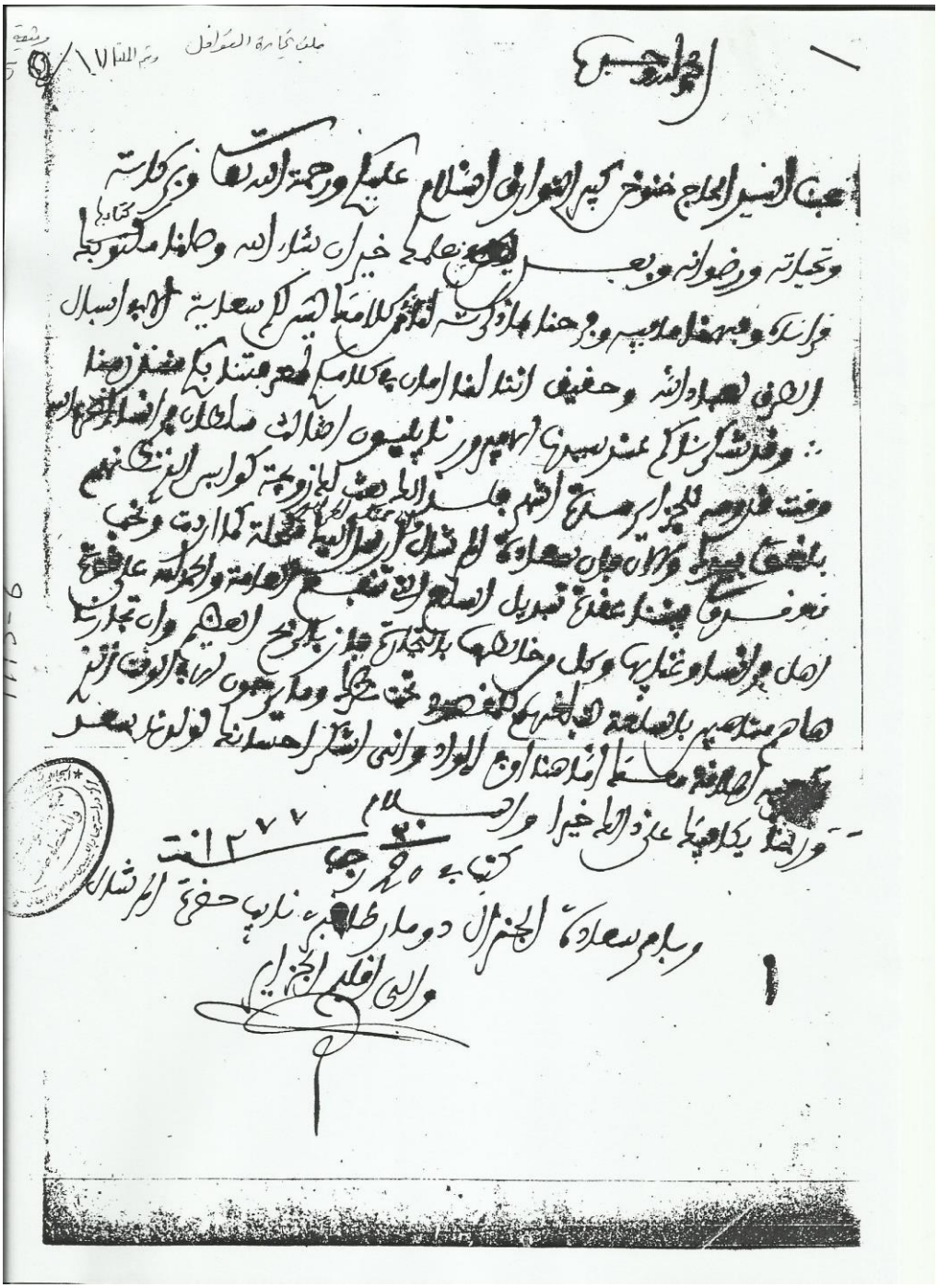

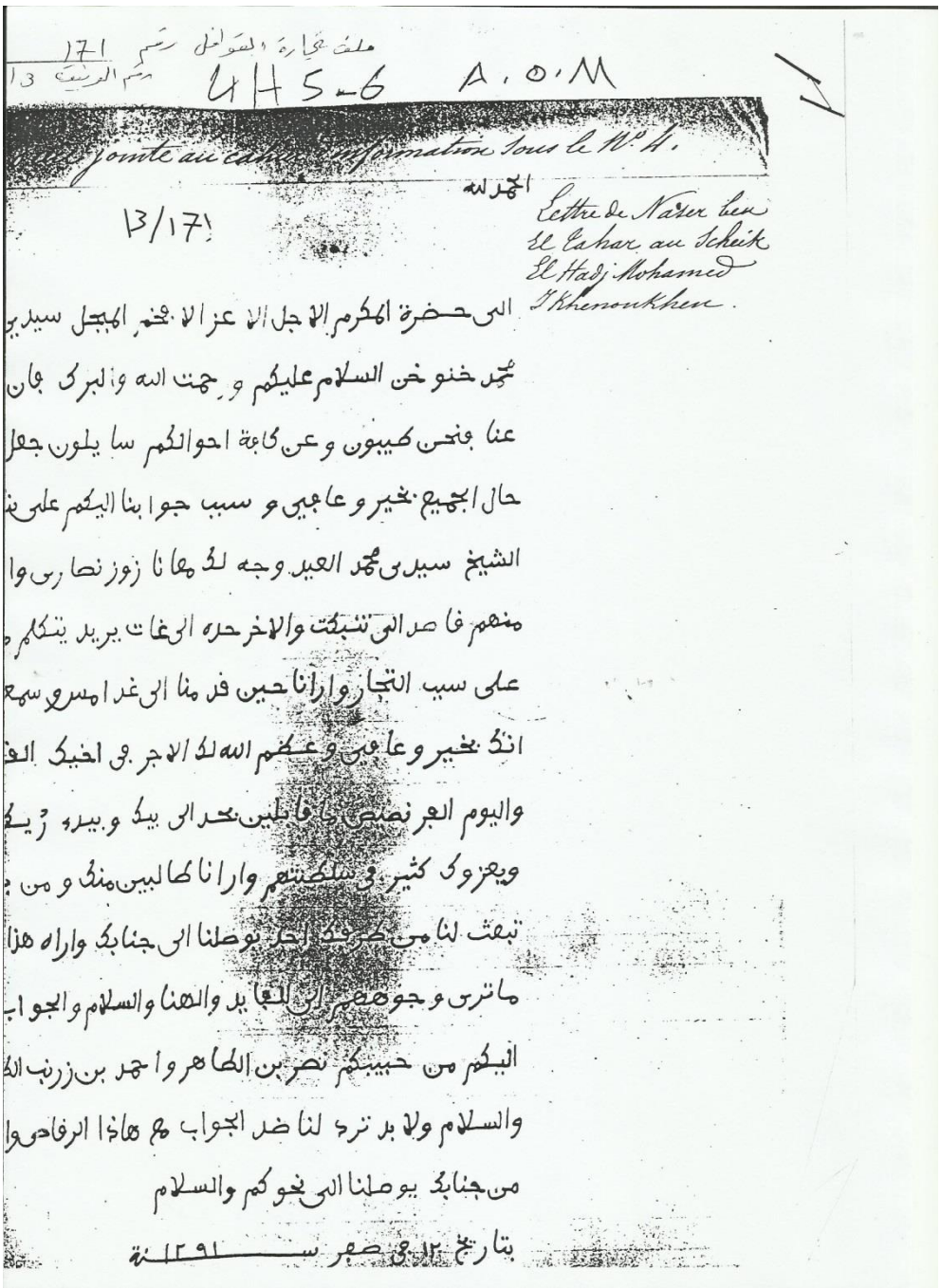

ملف تجارة الصوائل رقم 171
رقم الوريقة 13
4H5-6 A.O.M

jointe au cahier d'information sous le N° 4.

13/171

الحمد لله

Lettre de Nasser ben El Kahar au Scheik El Hadj Mohamed Khemoukhem.

الى حضرة المكرم الاجل الا عز الا فخم المبجل سيدي
محمد خنو خن السلام عليكم و رحمت الله و البركة فان
عنا فنحن كيبون و عن كافة احوالكم سا يلون جعل
حال الجميع بخير و عافيتي و سبب جوابنا اليكم على يد
الشيخ سيدي محمد العيد وجه لك هانا زوز نصارى وا
منهم فاصد الى تنبكت والاخر حده الى غات يريد يتكلم
على سبب التجار وارانا حين فد منا الى غدامس و سمع
انك بخير و عافين و عظم الله لك الاجر في اخيك الف
واليوم العز نضيق فاطلين نحد الى بيك و بيده زيك
ويعزوك كثير في سلكستعمر وارانا طالبين منك و من
تبعث لنا من طرفك الخير يوصلنا الى جنابك واراه هذا
ما نرى وجوه مصير الى المقايد والهنا والسلام والجواب
اليكم من حبيبكم نصر بن الطاهر واحمد بن زرنب الك
والسلام ولا بد ترد لنا ضد الجواب مع هاذا الرفاص وا
من جنابك يوصلنا الى نحوكم والسلام
بتاريخ ١٢ في صفر سنة ١٢٩١

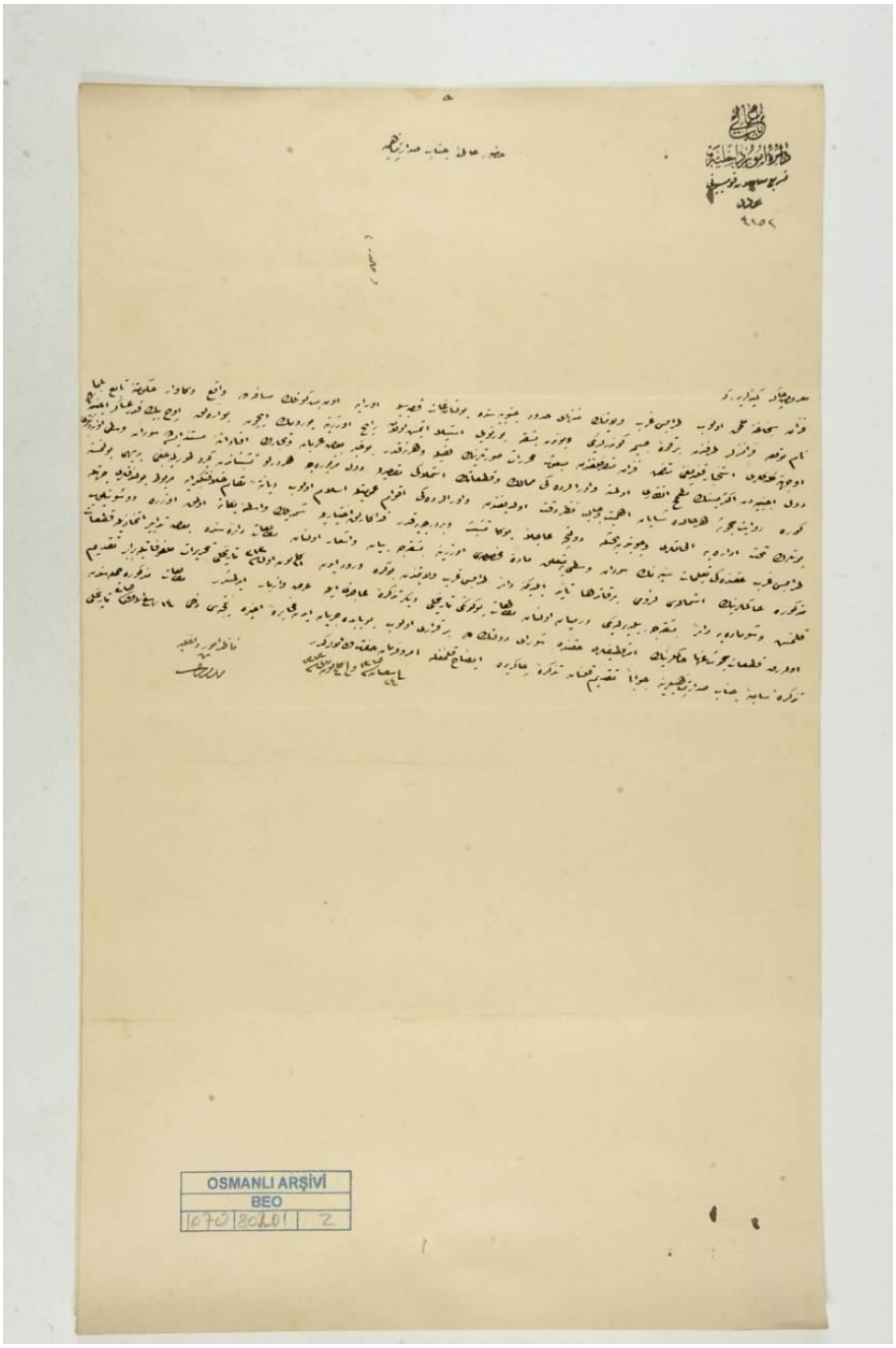

OSMANLI ARŞİVİ
BEO
1070 80101 2

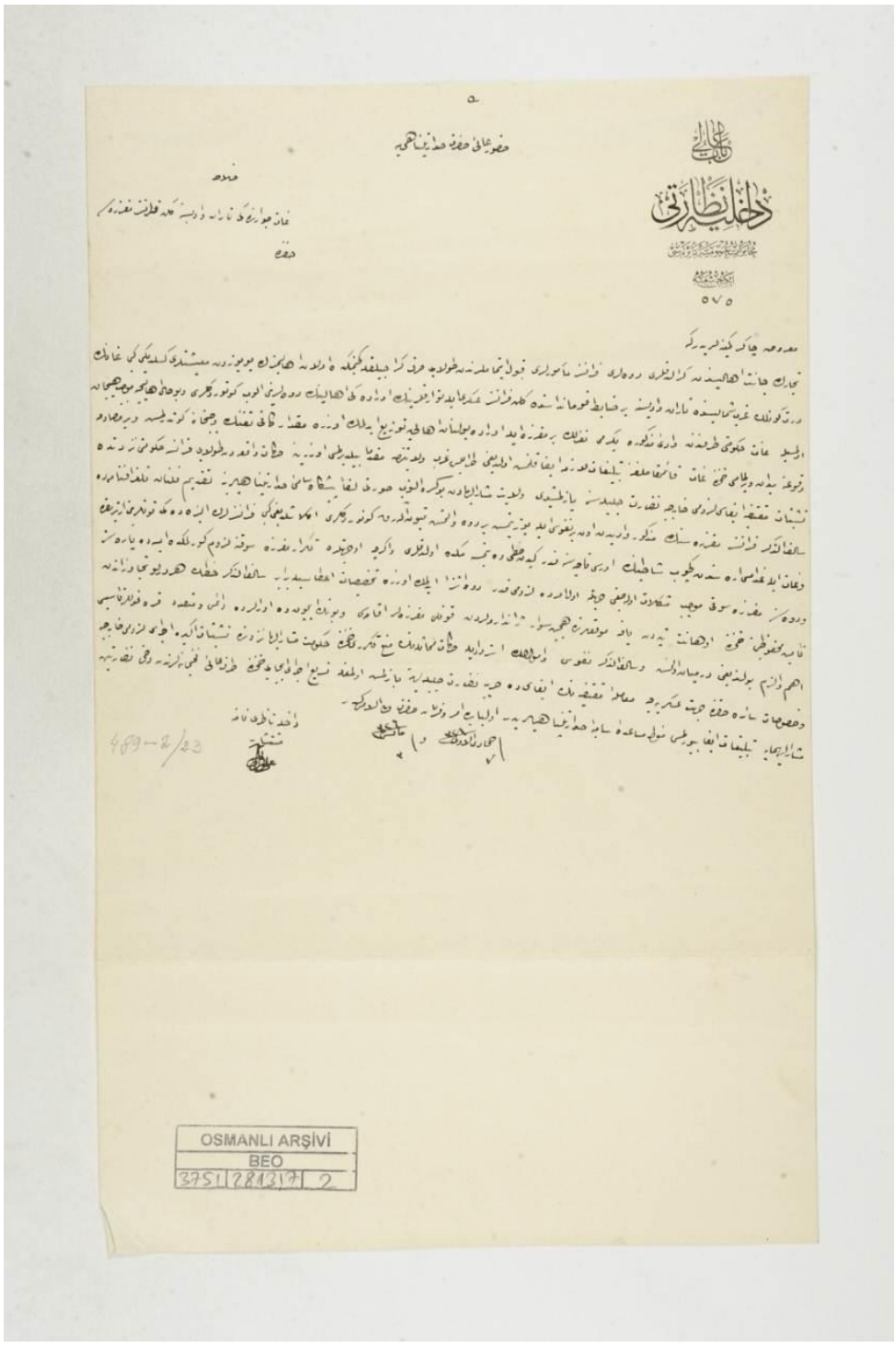

OSMANLI ARŞİVİ
BEO
3751 281317 2

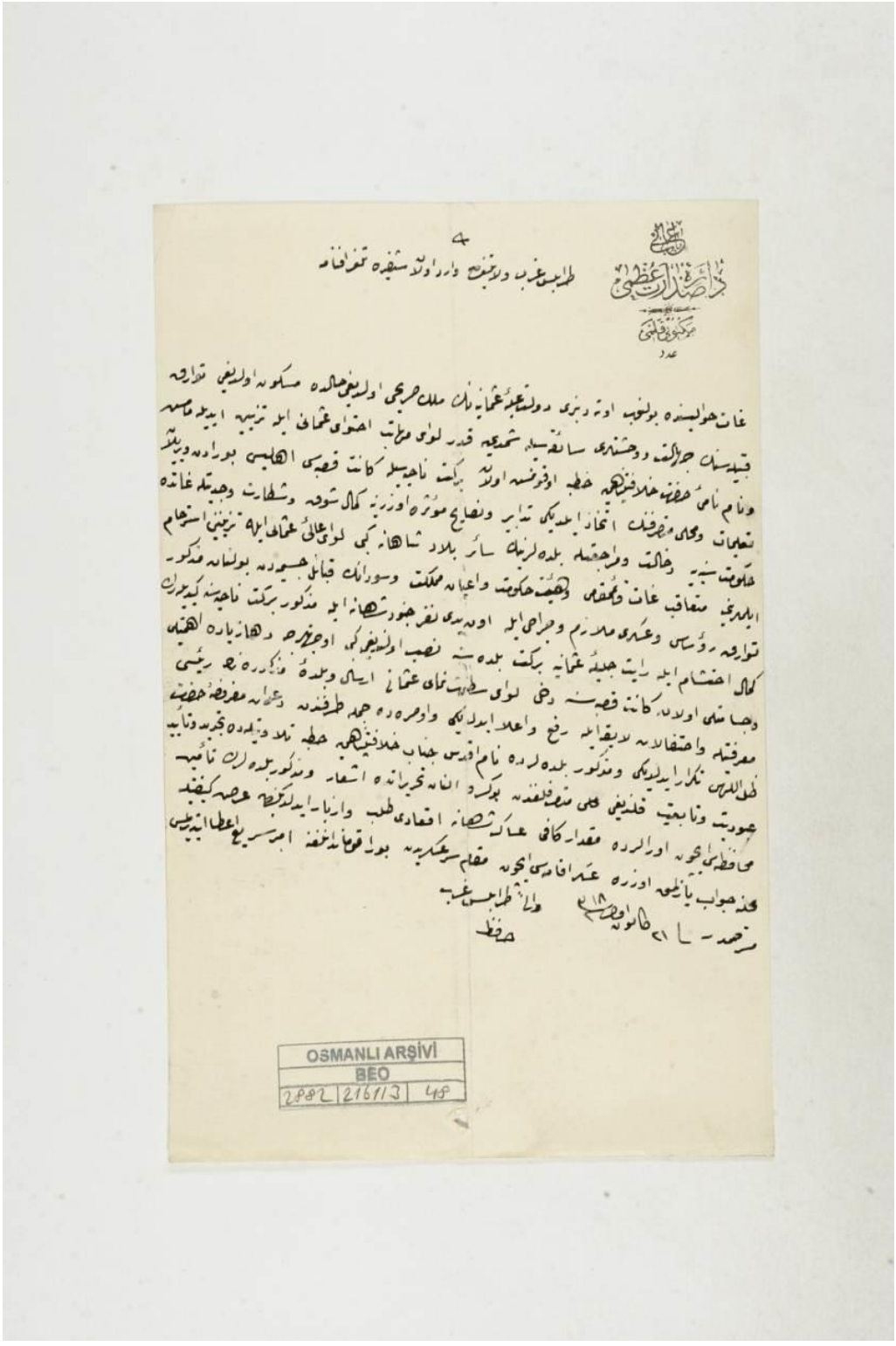

OSMANLI ARŞİVİ
BEO
2882 216713 48

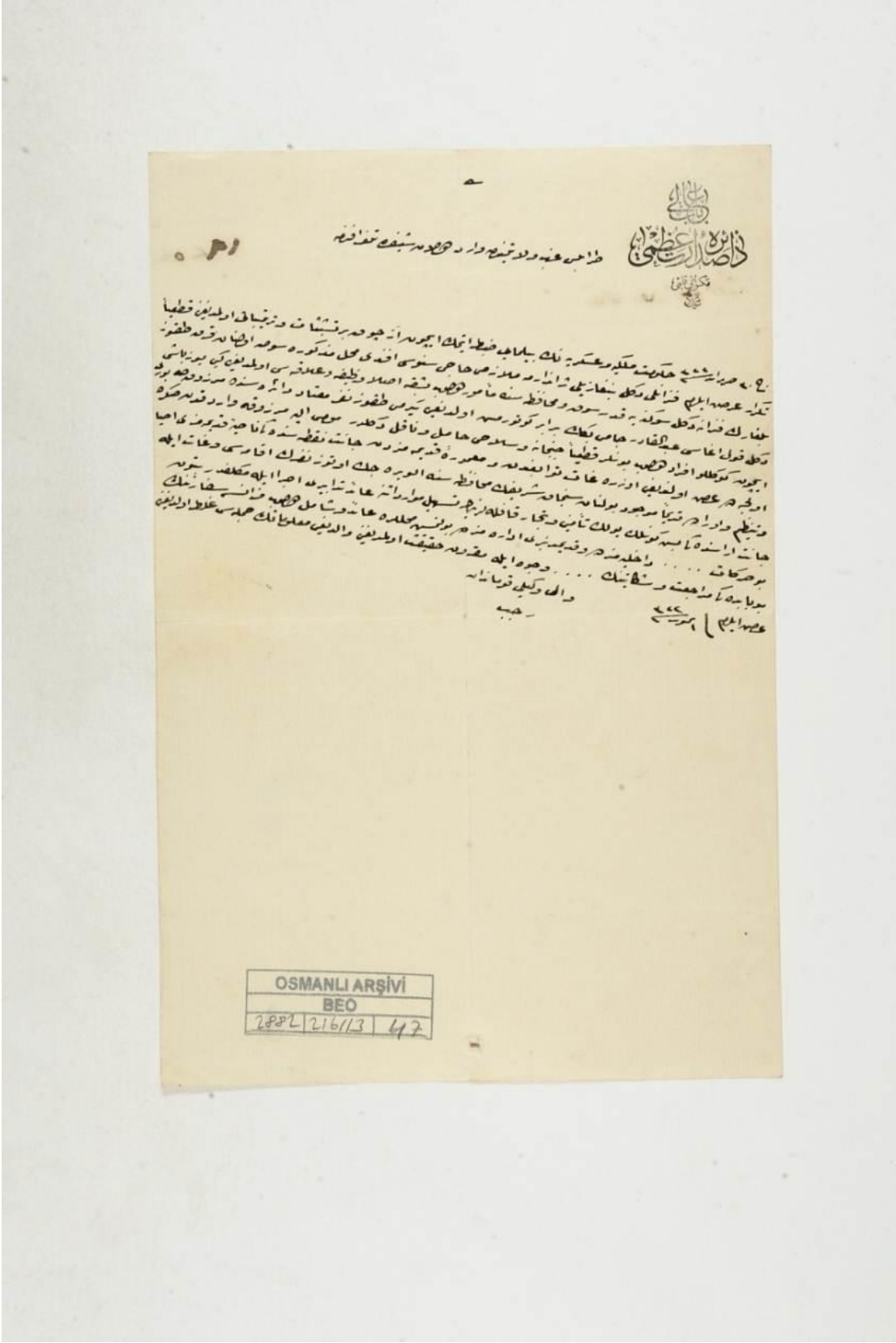

OSMANLI ARŞİVİ
BEO
2882 | 216113 | 42

ـ قائمة المصادر المراجع:

أولاً: وثائق غير منشورة:

1- وثائق أرشيف وزارة الخارجية بإسطنبول .

2- وثيقة رقم 62099، المؤرخة بتاريخ كانون الأول 1318 هـ - 1900م ، اسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 2882 ، رقم الملف ، 216113 / 48 ، وثيقة تأكيد لمحاولة الدولة العثمانية لتزيين صورتها بمناطق جنوب الصحراء ومحاولة احتوائهم للطوارق للوقوف ضد الحملات الفرنسية الممنهجة لاستمالة الطوارق بجنوب الصحراء الإفريقية والحث والترغيب للانضمام تحت لواء الدولة العثمانية .

3- وثيقة رقم 62098 المؤرخة بتاريخ تموز 1322 هـ - 1904 م اسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 2882، رقم الملف 216113 /47 ، توضح مدى اهتمام الدولة العثمانية لتدعيم مناطقها جنوب ولاية طرابلس وتنظيمها ادارياً وعسكرياً، وتذكر الشكليات والاحتجاجات العثمانية المتواصلة ضد الاعتداءات الفرنسية على المناطق الجنوبية الخاضعة للسلطات العثمانية حسب خارطة الهنترلاند الطرابلسي .

4- وثيقة رقم 62103 المؤرخة بتاريخ 7 جماد الأول 1328 هـ - 1910 م ، أسم التصنيف ، BEO ، رقم الدفتر 63751 ، رقم الملف 281317 /2 ، تبين مدى كره اهالي جنوب الولاية للوجود الفرنسي ، مستشهده بحادثة الاعتداء على الفرنسية على سكان جانت وموقف السلطات العثمانية بمدينة غات اتجاه هذا الاعتداء.

5- وثيقة رقم 62143 المؤرخة بتاريخ 1315 هـ - 1897 م ، اسم التصنيف BEO ، رقم الدفتر 1070، رقم الملف 80102 / 2 وهي مذكرة قادمة من السلطان العثماني إلى حكومة الولاية بطرابلس تناول الرد على موضوع السودان الأوسط من ضمنها مناطق حوض بحيرة تشاد ، والخطوات الواجب إتباعها .

أ- وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

6- رسالة من الجنرال دومار وال إقليم الجزائر إلى الحاج خنوخن كبير الطوارق بخصوص تكملة وتبديل بعض السلع .

7- مؤرخه بتاريخ 1277 هـ - وثيقة رقم 5 ، ملف تجار القوافل رقم 171 ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

8- رسالة إلى محمد خنوخن الطارقي حول إرسال الشيخ محمد العبد أثنين من النصارى أحدهم قصدة تمبكتو والأخر قصدة غات ، مؤرخه بتاريخ 1291 هـ ، وثيقة رقم 13 ، ملف تجارة القوافل ، رقم 171 ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

1- ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1945 م ، ج 7 ، الجزائر ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، 2007م .

2- أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي 1882 – 1911 م ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1971م .

3- احمد بك النائب الأنصاري ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، د . ت

4- أحميدة عميراوي وآخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 ، 1916 م ، الجزائر ، دار هومة ، 2009 م.

5- ادورد ريا ، المغرب العربي في القرن التاسع عشر ، ت مصطفى محمد جودة ، طرابلس ، مكتبة الفكر ، 1968م .

6- ايتلو موري ، الرحلة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الأحتلال الإيطالي ، ت خليفة التليسي ، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1971 م .

7- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، 1994م .

8- شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي ، ت محمد عبدالكريم الوافي ، ط 2 ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، 1983 م .

9- علي محمد عبد اللطيف ، تمبكتو أسطورة التاريخ ، ط 1 ، طرابلس ، جمعية الدعوة الإسلامية ، 2001 م

10- عبد الرحمن تشانجي ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ، ت علي اعزازى ، ط 2 ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1993 م .

11- محمود الديك ، الأطماع الفرنسية في غدامس ، أعمال الندوة العلمية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين ، تقديم نور الدين الغني ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2003 م .

12- محمد بن عثمان الحشائشي ، رحلة الحشائشي إلى ليبيا ، تحقيق على مصطفى المصراتي ، بيروت ، 1965 م

13- محمد سعيد القشاط ، جهاد الليبيين ضد الغزو الفرنسي في الصحراء الكبرى 1854 – 1986 م ، ط 2 ، بيروت ، دار الملتقى ، 1998م.

14- مباي غوي، المبادرات والمقاومة الإفريقية في غرب إفريقيا 1880–1940م، تاريخ افريقيا العام ، المجلد السابع ، اليونسكو ، 1990م .

15- محمد صالح أيوب ، مجتمعات وسط افريقيا بين الثقافة العربية والفرانكوفونية، سبها ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، 1992 .

16- محمد عبد الكريم الوافي ، الطريق إلى لوزان ، ط 2 ، بنغازي، جامعة قاريونس، 1988م.

17- نجمي رجب ضياف، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر الميلادي ، طرابلس ، مركز الليبيين للدراسات التاريخية 1999 م .

18- ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835 – 1911 م ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2006 .

ثالثاً: الدوريات:

1- عطية مخزوم الفيتوري ، فرنسا وقضية الحدود الليبية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الحادية عشر ، العدد الثاني ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1989 م .

2- محمد رجائي ريان ، الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الثانية عشر ، العدد الأول ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1990 م.

3- يحيى بوعزيز، اهتمامات الفرنسيين في جنوب الجزائر والصحراء ، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1981 م .

رابعاً: المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Bonnemain, "Vayage a RADAMES" R. A. C decembre 1859, imp. de CH.LAHUR'E et CIE , paris,1859.
2. Fdeek Mohmoud Lesrelatins Politi gues economiques et Cuitre LLes ertere la Tripoli taine 1835 – 1911 , thes de poctora Thourau resi Me ,,universito de porovence , Aix Marseillel . Mgi 1977 .
3. Erih Von Barys Tage buecher QefuehrT auF Seinr Rise Von Triplis nach Ghat und Air 'Zeitschrift der Gesells Ch Ft Fuer Erdkunde Zu Berlin Nr- 243 .
4. E.M Lamortdem . Douls et la faconde Voyager . (Bul .Soc . G . COM.paris - 1889) T.x 11 .
5. Faucon Narcisse , Le Livre d'or do L'Ag'erie ,T.1, librairie Algerienne et Colonial , paris , 1889 .
6. Ministcere Des AFF arires Etrangeres , Documents , diplomatigues arranq – ments , Actes et Conrentions Coneaynant le nord , l'ouest et le Centare l'afrigua, L'Afrigue Francaise , lest rapports du m,salisboury. Renseiqement Colomiaux . Arril 1920 .
7. ROCAARD, Le defferend franco ltalien , Concirnant frontietes merdionl de la Libye , paris , pedon, 1929.